

كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل

العلاقات الاقتصادية الدولية

المرحلة الثالثة

أ.د. حازم حمد موسى

٢٠٢٣ - ٢٠٢٢

# المطلب الثالث : أوجه التشابه والاختلاف بين العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية

## اولاً : أوجه التشابه

- .١. كلاهما يعتبر عملية تصدير واستيراد وتحويل البضاعة إلى نقود.
- .٢. كلاهما يتضمن بعد المسافة سواء كانت قريبة أم بعيدة.
- .٣. إن المنطق الذي تقوم عليه التجارة الدولية لا يختلف عن المنطق الذي تقوم عليه التجارة الداخلية، من حيث أن قيام التجارة بين الأقاليم المختلفة في الدولة الواحدة، أو بين الأشخاص في المدينة الواحدة هو نتيجة طبيعية للتخصص وتقسيم العمل، وقيام التبادل الدولي هو نتيجة للتخصص وتقسيم العمل على الصعيد الدولي، فتطور النظام الاقتصادي الدولي هو بحد ذاته إعادة لتطور النظام الاقتصادي الداخلي، بالمواصفات الأساسية مع إدخال للكثير من العناصر التي تحمل صفة دولية. (ادم سميث) اعتبر إن التجارة الدولية امتداد للتجارة الداخلية، فكلاهما قائم على تبادل فوائض الانتاج.

س : لماذا نعتبر العلاقات الاقتصادية الدولية فرع مستقل من فروع الاقتصاد؟ مع العلم أن تبادل السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال والأشخاص هذا يقابلها في الاقتصاد الداخلي؟ .

ج : ذلك أن هناك عناصر دولية تدخل على العلاقات الاقتصادية الدولية وتعطيها طابعاً يميزها.

## ثانياً : أوجه الاختلاف

١. (اختلاف الوحدات السياسية فيما بين الدول ) (اختلاف اللغة والعادات والتقاليد) : فالعلاقات الاقتصادية الداخلية (التجارة الداخلية) تقوم فيما بين الافراد والوحدات في داخل حدود الدولة الواحدة، وهم يخضعون لقانون واحد وعادات وتقاليد ونظم تجارية واحدة.

اما العلاقات الاقتصادية الدولية (التجارة الدولية) فهي تقوم بين افراد ووحدات ينتمون الى دول مختلفة، لكل منها قانونها وعادتها وتقاليدها ونظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

اي ان التبادل الدولي يتميز بانه يعبر الحدود السياسية.

٢. (اختلاف السياسات الوطنية) : فبعض الدول تمارس سياسة الحرية التجارية والبعض الآخر يفرض الحماية التجارية.. اي لـكل دولة سياستها الاقتصادية التي تتبعها، والتي تهدف الى تحقيق بعض الأهداف القومية من أهمها الرفاهية الاقتصادية والنمو الاقتصادي لمواطنيها دون غيره ، الذين يدينون الولاء الى دولتهم.

في حين تراعي الحكومة عند صنع سياستها الوطنية للتجارة الخارجية عمل فروقات بين المواطن والاجنبي، فمن الممكن ان تعطي حصانة للمجتمع المحلي والشركات الناشئة في البلد (حماية) تجارية، في حين قد تمنع دخول بعض البضائع من الخارج بنوعيات معينة وكميات معينة، في حين تسمح بدخول انواع اخرى من السلع بدون حدود الحاجة الماسة لها داخل البلاد.

٣. اختلاف عملات الدول : التبادل الداخلي يتم عن طريق عملة واحدة هي العملة الوطنية، بينما يتم التبادل الدولي عن طريق عملات مختلفة، ويترتب على ذلك تأثر التبادل الدولي بالقواعد والأنظمة النقدية والمالية والمصرفية التي تخضع لها البلدان.

٤. اختلاف طبيعة الأسواق الدولية عن المحلية (الفكر الاقتصادي والإيديولوجي في إدارة الاقتصاد).

٥. مدى قدرة عوامل الانتاج على التنقل :

- عنصر العمل : حرية الانتقال داخل البلد (الاجر، قدرات العامل..)

- عنصر راس المال : اكثر حرية في التنقل داخل البلد وخارجها

- الموارد الطبيعية : اقل قدرة في التنقل داخل الدولة وخارجها (ارض ، معادن..)

اي من الملاحظ أن قدرة تنقل عوامل الانتاج والتنقل داخل البلد أسرع وبحرية أكبر مما هو عليه في الخارج، أي عدم وجود حرية انتقال عناصر الانتاج في التبادل الدولي بسبب الصفات الطبيعية (جبال..)، الجغرافية (بعد المسافة..)، السياسية (العرب وأسرائيل)، الاجتماعية (العادات والتقاليد..).

## **المطلب الرابع : أشكال التبادل الدولي في محيط العلاقات الاقتصادية الدولية**

١. انتقال السلع المادية عبر الحدود السياسية ، اما (داخلة وتدعى بالاستيرادات) ، واما (خارجية من حدود الدولة وتدعى بال الصادرات).
٢. وقد تأخذ شكل انتقال بالخدمات مثل السياحة ...
٣. وقد تتعدى العلاقات الاقتصادية إلى انتقال عوامل الانتاج واهمها رأس المال ، ورأس المال ينتقل اما على شكل استثمار مباشر يقوم به الافراد او تقوم به المؤسسات ، واما ينتقل على شكل قروض تمنح من دولة الى اخرى .
٤. وتأخذ العلاقات الاقتصادية الدولية تدفق (نقي) على شكل تدفق العملات المحلية في عكس اتجاه الصادرات ، مما يؤدي الى اقامة مجموعة من المعاملات تحت مسمى ((سوق الصرف الاجنبي)).
٥. جميع هذه المعاملات السابقة او معظمها سوف يتم تبويبها ووضعها في حساب خاص يدعى بـ ((ميزان المدفوعات)).

# ثالثاً: نظرية الطلب المُمثل

## (نظرية ستيفان ليندر)

أ.م. د. مروان سالم علي  
م.د. مهند حميد عباس  
فرع العلاقات الدولية  
كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل

٢٠٢٤ - ٢٠٢٣

ترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي (ستيفان ليندر) والتي تفسر أسباب قيام التجارة الخارجية وتطورها، ويعتمد (ليندر) على المنهج динاميكي (المُتحرك) مُختلفاً عن الكلاسيك والنيوكلاسيك في اتباع المنهج الاستاتيكي (الساكن). وترجع نظرية (ستيفان ليندر) إلى الظروف التي مر بها الاقتصاد العالمي في أوائل ستينيات القرن العشرين وخاصةً تزايد نصيب التبادل التجاري فيما بين الدول المتقدمة بالمقارنة لِجمالي التجارة الدولية.

(انا رجل اعمال عراقي عندما أريد أن انتاج يجب ان ارى  
ماذا يحتاج السوق الداخلية، مثلاً السوق العراقية ماذا  
تحتاج؟، مثلاً اقمشة وعندما أسد حاجات الطلب الداخلي  
أقوم بالتوسيع للتصدير نحو الخارج، وأصدر اقمشة  
للخارج. أي أنَّ الطلب المُمثل يقوم على فكرة أنَّ التجارة  
الخارجية لا تزدهر إِلَّا عند وجود طلب مماثل داخلي أي لا  
بُد من سد الحاجة والطلب الداخلي وبعدها يتم التوسيع نحو  
الخارج.

ويرى (ليندر) إنَّ التفسير الصحيح لتطور التبادل التجاري يكمنُ في التفريق (التمييز) بين التجارة الدولية في السلع الأولية، والتجارة الدولية في السلع المُصنعة، هل نحن نتكلّم عن تجارة مواد خام أم سلع مُصنعة. حيثُ تتم التجارة في السلع الأولية عادةً بين الدول المتقدمة، فكل دولةٍ من هذه الدول تُصدر للأخرى سلعاً صناعيةً من نفس الطبيعة والنوعية التي تستهلكها في النطاق المحلي وهي بالضرورة من السلع المتقدمة، وذلك على عكس التجارة بين الدول الصناعية والدول النامية التي تتميز بالركود وتقوم على تبادل سلع من طبيعة ونوعية مُختلفة وفي الغالب تكون سلع أولية.

وقام ليندر بناءً على ما سبق بالتمييز بين تجارة المواد الأولية وتجارة السلع المُصنعة من ناحيةٍ، وبين تجارة دول المتّخلفة وتجارة الدول المتقدمة من ناحيةٍ أخرى وذلك لتفسير تطور التبادل التجاري الدولي بصورة دقيقة:

١) التمييز بين السلع الأولية والسلع المصنعة: يُفسر ليندر التطور في تجارة المواد الأولية (الخام) من خلال فكرة الميزة النسبية التي تتحدد في ضوء (نظرية هيكشر - أولين) وفقاً لوفرة عوامل الإنتاج. فإذا توفر عامل انتاجي نادر (العمل أو رأس المال أو الأرض) ارتفعت نفقة السلع التي يدخل بكثرة في انتاجها، وإذا توفر نسبياً انخفضت إنتاج هذه السلع. أنا لدي أراضي زراعية كثيرة فهذا يعني أن نفقتها سوف تقل ، أما إذا لا أملك أراضي فنفقتها سوف ترتفع.

وفي هذه الحالة فان انتقال عوامل الانتاج من مناطق الوفرة إلى مناطق الندرة ي العمل على بقاء التجارة الدولية و التوسع فيها، كأن تُنقل رؤوس الأموال من الدول الصناعية المتقدمة التي لديها وفرة في رؤوس الأموال إلى الدول المختلفة التي تعاني من ندرة رؤوس الأموال، أو أن ينتقل عنصر العمل المتواجدين بوفرة من الدول المختلفة إلى الدول المتقدمة التي تعاني من ندرة العمال. أي أنَّ (ليندر) يتفق مع ما جاء به (هيكتشـرـ أولين) في تفسير التجارة الخارجية الخاصة بوفرة عوامل الإنتاج أي أنَّ التجارة الخارجية تقوم على التخصص في تصدير عوامل الإنتاج الوفيرة مقابل استيراد عوامل الإنتاج النادرة. لكن هذا الكلام ينفع تطبيقه على تجارة السلع الأولية (الخام) أي قبل تصنيعها فقط.

اما بالنسبة للتجارة الدولية في السلع المُصنعة فالامر مُعقد  
إلى حدٍ ما، فوفرة أو ندرة عوامل الإنتاج لا يتم التعويل  
عليه في السلع المُصنعة. إذ لا يوجد فروق جوهريّة في  
درجة وفرة أو ندرة عوامل الانتاج، مثلًا انكلترا وفرنسا  
كلاهما دولتان متقدمتان وكلاهما صناعيتين وكلاهما  
يملك وفرة في عوامل الإنتاج نفسها ولديهما سلع مُصنعة،  
فكيف يتداولون التجارة مع بعضهما؟.

ج: يرى (ليندر) ان العوامل التي تؤثر في الصادرات والواردات كثيرة، وان كان (ليندر) يرى ان العامل الأساسي للصادرات هو وجود طلب محلي قوي عليها، فالسلعة المصنعة لا تكون قابلة للتصدير ما لم تكن محلاً لطلب داخلي كبير عليها، فالطلب الخارجي ليس سوى امتداد للطلب الداخلي، وهو ما يُسميه ليندر ب((الطلب المُمثل)). أنا كرجل مُستثمر فرنسي أنظر إلى حاجة فرنسا إلى ماذا؟ مثلاً تحتاج إلى حلويات، أو لا ساد الحاجة الداخلية من الحلويات لفرنسا وبعدها اصدرها إلى انكلترا. وكذلك انكلترا. أي أنَّ الطلب الداخلي المُمثل يرتبط بالسلع المُصنعة وليس المواد الأولية. نحن نتبادل الذي عالي الطلب عندي وبعده اصدره لك، وكذلك العالي طلب عندك تصدر لي. أي السلع المُصنعة كملابس مُصنعة وليس بدلة خام او قطن، أو حلويات مُصنعة وليس قمح، فالسلع المُصنعة ليس بها وفرة أو ندرة

ويعد اشتراط ليندر للطلب الداخلي كامتداد للطلب الداخلي الى ان :

- المنتجون لا يقومون بالإنتاج إلا بعد دراسة الحاجات الاقتصادية وحجم الطلب الممكِن وفرص الربح في السوق المحلية، حيث يتوافر لديهم معلومات أفضل عنها ويتم ذلك في المرحلة الاولى، وفي المرحلة الثانية يتم التفكير في التصدير للأسواق الخارجية. كذلك فإن تطوير المنتجات يأتي عادةً كاستجابة للتغير في اتجاهات الطلب المحلي قبل أن يكون الدافع إليه متطلبات الأسواق الخارجية.

- السلع المصنعة تحتاج في بداية الامر الى سوق واسعة تتسم بدخول عالية، وارتفاع مهارة العاملين فيها وارتفاع الفن الانتاجي اللازم لتطوير المنتجات. لذلك نجد أنَّ السلع المصنعة تتجه أولاً إلى السوق المحلي ثم إلى الدول ذات الهياكل الاقتصادية المُماثلة والمُشابهة .

وهكذا نجد ليندر يُركز على جانب الطلب في تفسير نمو التجارة الدولية وذلك على النقيض من (هيكرش - اولين) الذي انصب اهتمامه على جانب العرض (وفرة عوامل الانتاج)

**٢) التمييز بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة:** يفرق ليندر بين الدول الصناعية المتقدمة التي تتميز بمرؤنة جهازها الاقتصادي وبالقدرة على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بناءً على مُتغيرات التجارة الخارجية، والدول المتخلفة (دول العالم الثالث) التي تتميز اقتصاداتها بعدم القدرة على إعادة تخصيص الموارد.

ويختلف هذا عن النظريات الكلاسيكية وأيضاً عن نظرية (هيكر- أولين) والتي تقوم على افتراض أن اقتصادات الدول متشابهة، فهي لا تميز بين اقتصاد متطور وآخر مختلف أو بين اقتصاد كبير الحجم وآخر صغير الحجم، كما أنها لا تميز بين الواقع الاقتصادي للدول المتقدمة والواقع الاقتصادي للدول المتخلفة.

ولا شك في ان التبادل الدولي يكون مفيدةً للدول المتقدمة لأنها قادرة على إعادة تخصيص مواردها بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية بما يحقق أكبر عائد ممكن، في حين قد يضر التبادل الدولي بالدول المُختلفة(دول العالم الثالث) لأنها تعجز عن تعبئة مواردها على الوجه الأمثل مثل الدول المتقدمة. فالدول المُختلفة عاجزة مثلاً عن استغلال الأراضي الزراعية بشكلٍ جيد فهي عاجزة عن توظيف البشر او استيعابهم ، فهذه الدول ترى في البشر عبء عليهم، وهذه الدول تعد شعوباً مستهلكة، على عكس الدول المتقدمة التي تعد شعوباً منتجة توظف البشر للنمو والتنمية والتقدم. فلننظر للصين كانت أكثر تخلفاً من عندنا، اليوم الصين تسمى بـ (الدولة التي لا تنام) أصبحت مصانعها عالمية، (٢٤) ساعة المكائن تعمل لا تتوقف، حتى تم إغراق العالم بالسلع الصينية، أي نحن عاجزين عن مُنافسة التجارة الخارجية، ولهذا نحن (دول مُختلفة) دائمًا نخسر والغرب يكسب.

ويمكن القول؛ ان (ليندر) دحض الاعتقاد السائد عند الكلاسيك من ان التبادل الدولي يعود بالحسب على كافة الأطراف المشاركة فيه ويزيد من الناتج العالمي.

وينتهي تحليل (ليندر) إلى أن حجم التجارة بين الدول يرتبط بمدى التشابه في الهياكل الاقتصادية للدول، وبالتالي التشابه في هياكل الطلب الداخلية التي تتأثر بدورها بمدى التقارب في مستويات الدخول. ذلك ان التوسع في السلع المصنعة القابلة للتصدير يتحدد بمستوى الطلب الداخلي بدايةً، ولا يتصور ان تصدر هذه السلع إلا للدول القادرة على استهلاكها، وهي الدول التي لها ذات مستويات الدخول، وبالتالي ذات مستوى ذات الوفرة في عوامل الانتاج الذي تعرفه الدول المصدرة.

وان التوسع في السلع المصنعة القابلة للتصدير مرهونة بمستوى الطلب الداخلي عليها، ولا يمكن تصديرها الا في بلاد يمكن ان تستهلكها.. اي لا نقول ان التجارة ستنجح بين انكلترا والعراق، او بين فرنسا والعراق، بل نقول ان التجارة تنجح بين انكلترا وفرنسا.

وبالتالي ان النظرية تؤكد ان التجارة الدولية تتسع بصورة اكبر بين الدول التي تتقرب في مستويات المعيشة والدخول والطلب الداخلي المماثل، وهذا ما يفسر اتساع التجارة بين الدول الصناعية وتراجعه مع الدول المختلفة.

## الخلاف بين نظرية (هيكشر- اولين) و (نظرية ليندر)

- تذهب نظرية (هيكشر- اولين) إلى أنَّ التفاوت بين الدول في اثمن عوامل الانتاج يُشجع على قيام التجارة بينها، في حين تذهب نظرية (ليندر) إلى أنَّ التجارة الدولية تتزايد بصورة أكبر بين البلد التي تتقرب في درجة الوفرة في عوامل الانتاج وفي مستويات المعيشة والدخول ومن ثم في هيكل الطلب الداخلي الممثل. ولعل هذا يفسر الاتساع المستمر في حجم التجارة بين الدول المتقدمة وتراجع تجارة هذه الدول مع العالم الثالث.

ولقد لقت آراء ليندر اهتماماً ملحوظاً من جانب دول القارة الاوربية وتبنت هذه الدول سياسة دعم السوق الاوربية المشتركة حتى أصبحت حقيقة قائمة، وتحولت على اوربا الموحدة، والتي أصبحت سوقاً يتسع فيها حجم الطاب الداخلي الممثل ويتحقق فيها انسياپ المعلومات ووفرات الانتاج الكبير، وهو ما أدى إلى نفس مستوى الانتاجية والقدرة التنافسية على التصدير.



شکر لاصفانیم